لا باللام للاشتراك فى الصورة او لكونها مع الصلة بمعنى ذى اللام فان الذى ضرب بمعنى الضارب
او بالمضاف الى مثله اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة نحو مررت برجل صاحب لجام الفرس
لا الى غيرهما من المعارف لخص منه البتة وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضاف فاجاز بالرجل
صاحبك وصاحب زيد وامثاله وعلى ما ذكره النص محمول على البدلية وانما التزم وصف باب
هذا بذى اللام او الذى والتى المحمولان على ذى اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى
ذى اللام وهذا جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من
ذى اللام فينبغى على الاصل المذكور ان لا يفرق جوازا وامتناعا كما فى وصف ذى
اللام ولك ان تقرر السؤال بانه لما استوى ذى اللام والمضاف الى ذى اللام فى الرتبة
فالاسم الاشارة التزم فيه ذو اللام دون المضاف الى ذى اللام فى تقرير الجواب انه التزم
وصفه بذى اللام لان ابهامه المقتضى لبيان الجنس وذلك لا يتصور بمثله لابهامه ولا
بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف اليه اذ لو اكتسبت المبهم الظهور منه كان كالاستغناء
من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب ومن ثمه اى ومن
ابهامه المقتضى لبيان الذات وكشف الجنس ضعف مررت بهذا الابيض وان كان الصفة
ذا لام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن بهذا
العالم لان العلم مختص بالانسان فتعين انه انسان وتبين الجنس العطف تابع مقصود
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها بالنسبة اى باصل النسبة
فلا يلزم قصده بكيفيتها من السلب والايجاب فلا يرد المعطوف ببلا واما المعطوف عليه
بل فمقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الرأى وكلاهما مقصودان بهذا الطريق والا
فالاضراب لا يجامع القصد وهو الفرق بينه وبين البدل الغلط لان متبوعه غلط غير
مقصود اصلا لانه ناشئ على سبق اللسان مع متبوعه فى تركيب واحد احترازا عن البدل
لانه مقصود دون متبوعه يتوسط بيان الحكم بعد تمام الحد بينه اى بين المعطوف وبين متبوعه

اى

اى متبوع العطف احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسيأتى بيان الحروف العشرة فى قسم الحروف
مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على المتصل الكلام المرفوع المتصل بمنفصل ليكون عطفا
على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على الجزء لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه جهة من
الانفصال فكانت عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تأكيد الجزء وبيانه وان
كانا مستقلين لفظا لانهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة ويغايران
للمتبوع فيتبعان الضمير المتصل الذى هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف
العطف بالحروف حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما وانما لم يجز تأكيد المتصل
بالعين والنفس الا بعد التأكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد
والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل كثيرا بخلاف كل واجمع واما البدل فهو مستقل
لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود حيث انه فى حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا
معنى فلا ضير فى اختلاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه جزئيته بخلاف العطف
بالحروف فان متبوعه مقصود ولا يسوغ اختلاطه عن التابع فاعرف والحاصل انه لا ضير فى
استقلال التأكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة الاختلاط فى عدم القصد اياه ولا
ضير فى جزئية المتبوع واستقلال التابع فى البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط فى حكم
التنحية فيتعارض بهذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح اختلاطه بجزئيته مع استقلال
تابعه وفى العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل
اى الا ان يقع فى جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل فيجوز تركه اى التأكيد لطريان حرف فتور
فى المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع فى
الذهن باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع بمعارضة هذا التصور نحو ضربت
اليوم وزيد فانه عطف على التاء قوله وزيد لمكان الفصل واذا عطف على المجرور اعيد
الخافض لئلا يلزم العطف على الجزء والتأكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع للمجرور

Copyright King Saud University